



منظمة العمل الدولية



منظمة العمل العربية

ندوة ثلاثية إقليمية حول
"واقع السلامة والصحة المهنية في الدول العربية"
(دمشق، ١٨-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

ورقة معلومات

المقدمة

بادرت الوفود الممثلة للحكومات وأصحاب العمل والعمال، المشاركة في الإجتماع الإقليمي الآسيوي الرابع عشر الذي نظّمته منظمة العمل الدولية في بوسان، جمهورية كوريا، في سبتمبر ٢٠٠٦، إلى إطلاق "العقد الآسيوي للعمل اللائق" والتزمت ببلوغ أهداف العمل اللائق بحلول العام ٢٠١٥ تماشياً والحاجات والأولويات الوطنية. كما شدّدت خلاصات الاجتماع على أهمية مبادرات التعاون الإقليمي بين البلدان المعنية من أجل تحديد الحاجات المشتركة، وتبادل الممارسات الجيدة وتطوير إستراتيجيات وبرامج من أجل تحقيق العمل اللائق للجميع.

تمّ تحديد السلامة والصحة المهنية كأولوية من الأولويات المتلازمة من أجل تحقيق العمل اللائق وخفض مستويات الفقر في بلدان المنطقة. وطالب الإجتماع في خلاصاته منظمة العمل الدولية تحديداً بتوفير الدعم للحكومات والشركاء الاجتماعيين من أجل تطوير مزيد من المبادرات بشأن تعزيز المصادقة على إتفاقيات منظمة العمل الدولية حول السلامة والصحة المهنية وتنفيذها، بما فيها الإطار الترويجي لاتفاقية السلامة والصحة المهنية، ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧).

إلى هذا، التزمت الوفود الثلاثية، المشاركة في الاجتماع الإقليمي الإفريقي الحادي عشر في أديس أبابا في أبريل ٢٠٠٧، بسلسلة من الأهداف الطموحة لجهة تطوير البرامج القطرية المتكاملة للعمل اللائق بهدف تسريع التقدم باتجاه الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، بما فيها أهداف الإنمائية. وأتى هذا في إطار متابعة نتائج قمة أوغادوغو في العام ٢٠٠٤ التي اعتمدت إعلاناً، وخطة عمل وآلية متابعة بشأن الاستخدام والحد من الفقر في أفريقيا.

وبالرغم من وجود قوانين شاملة في كثير من البلدان الإفريقية بشأن شروط العمل الأساسية، بما فيها معايير السلامة والصحة المهنية والحد الأدنى للأجور، غير أنّ الإنفاذ فيها ضعيف والأنظمة الوطنية للسلامة والصحة المهنية غير متطورة بشكل كافٍ. من هنا الحاجة إلى تحديث مضمون القوانين والاتفاقيات الجماعية ذات الصلة بالشروط الدنيا الأساسية ووسائل إنفاذها. وفي هذا الخصوص، التزمت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، خلال الاجتماع الإفريقي الإقليمي الحادي عشر، بوضع أهداف وطنية محددة من أجل الحد من عدم الامتثال للقوانين من بين أمور أخرى، والحد من الحوادث المهنية، والأمراض وخسارة أيام نتيجة المرض والحوادث، وزيادة تدريجية لعدد مفتشي العمل نسبة إلى العمال.

في البلدان العربية، تكثُر التحديات والثغرات المؤسساتية التي تعيق الوقاية الفاعلة من الحوادث والأمراض المهنية. ومن هذه المعوقات شحّ الموارد المخصصة للسلامة والصحة المهنية، بما فيها تأمين الخدمات والتوعية، وتدني مستوى المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وغياب القدرات الوطنية في مجالي التدريب وإعادة التدريب، وتطوير مهارات أهل الاختصاص في مجال السلامة والصحة المهنية، وضعف مكونات تفتيش العمل وغياب خطط وطنية واضحة.

وعليه، اقترحت منظمة العمل الدولية تنظيم ورشة عمل إقليمية ثلاثية (١٨-٢٠ نوفمبر) حول السلامة والصحة المهنية بالتعاون مع منظمة العمل العربية ومعهد السلامة والصحة المهنية في سوريا. ومن المقرر أن تلي ورشة العمل الثلاثية ورشة أخرى لمدة يومين (٢١-٢٢ نوفمبر) تجمع ممثلين عن المركز الدولي للمعلومات الصحية والسلامة المهنية من المنطقة العربية. وكخطوة تحضيرية وانطلاقاً من الاتجاهات العالمية والقضايا الناشئة في المنطقة، تسعى منظمة العمل الدولية حالياً إلى إصدار تقرير تحليلي للوضع حول السلامة والصحة المهنية في البلدان العربية. ومن شأن هذا التقرير أن يتضمن خلاصات وتوصيات حول التدابير الضرورية للإرتقاء بالسلامة والصحة المهنية في المنطقة من خلال برامج وخدمات مناسبة متصلة بالسلامة والصحة المهنية.

يستلزم تعزيز بيئة عمل سليمة وصحية إستراتيجية واسعة النطاق ومقاربة متعددة القطاعات. وحرصاً على مساعدة الدول الأعضاء في تطوير سياسات السلامة والصحة المهنية بهدف الوقاية من الحوادث والإصابات الناجمة من العمل والمرتبطة به أو الواقعة أثناء العمل، بادرت منظمة العمل الدولية إلى اعتماد إستراتيجية شاملة للسلامة والصحة المهنية في العام ٢٠٠٣، والإطار الترويجي لاتفاقية السلامة والصحة المهنية في العام ٢٠٠٦ (رقم ١٨٧) والتوصية المصاحبة لها، ٢٠٠٦ (رقم ١٩٧). وتشكل هاتان الوثيقتان العامود الفقري لبرنامج السلامة والصحة المهنية المعتمد على المستويات الدولية والوطنية والمؤسساتية. أضف إلى ذلك، تستكمل هاتان الوثيقتان أدوات منظمة العمل الدولية الأخرى حول السلامة والصحة المهنية، وبخاصة إتفاقية السلامة والصحة المهنية، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)، وإتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١)، والخطوط التوجيهية حول أنظمة إدارة الصحة والسلامة المهنية (٢٠٠١).

تسلط الإتفاقية رقم ١٨٧ بشكل خاص على الحاجة إلى اعتماد:

- سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنية
- نظام وطني للسلامة والصحة المهنية
- برنامج وطني للسلامة والصحة المهنية

ومن أجل تسهيل صياغة العناصر المذكورة أعلاه، من المستحسن وضع ملامح وطنية للسلامة والصحة المهنية وتحديثها بشكل منتظم، وهي ملامح تلخص الوضع الوطني السائد في مجال السلامة والصحة المهنية والتقدم الحاصل باتجاه تحقيق بيئة عمل سليمة وصحية. ويتوافر توصيف العناصر الواجب تضمينها في الملامح الوطنية في البند ٤ من التوصية رقم ١٩٧.

أهداف الندوة

يهدف الإجتماع إلى مراجعة وضع السلامة والصحة المهنية في البلدان المشاركة، وتحديد الحاجات ذات الأولوية على المستويين الوطني والإقليمي، ووضع خطة عمل مؤقتة لسنة واحدة من أجل الإرتقاء بالسلامة والصحة المهنية في العمل في الدول الأعضاء والمنطقة، تماشياً والمبادئ المكرسة بشكل خاص في إستراتيجية منظمة العمل الدولية للسلامة والصحة المهنية وإتفاقياتها رقم ١٨٧، ١٦١، ١٥٥ والتوصيات المصاحبة لها. ومن الضروري التركيز بشكل خاص على تعزيز ثقافة السلامة، وتفتيش العمل وحوار السياسات.

بالإضافة إلى تعبئة الهيئات المكونة الثلاثية من أجل توسيع نطاق التعاون في قضايا السلامة والصحة المهنية، تهدف الورشة إلى وضع خطط عمل مفصلة على قياس إحتياجات البلدان من أجل تطوير البنية التحتية في مجال السلامة والصحة المهنية في البلدان العربية باتجاه اعتماد سياسات وأنظمة وبرامج. بعد استكمال الإجتماع، يكون المشاركون:

- قد استعرضوا جماعياً وضع السلامة والصحة المهنية في بلدانهم المختلفة
- قد تباحثوا في الثغرات الموجودة والفرص المتاحة
- قد وضعوا خطط عمل لتكثيف التدابير المتصلة بالسلامة والصحة المهنية على المستوى الوطني ومستوى المؤسسة
- قد حدّدوا الدعم المطلوب من منظمة العمل الدولية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة

جدول الأعمال المقترح للندوة الثلاثية الاقليمية

- نبذة سريعة عن وضع السلامة والصحة المهنية في المنطقة
- تحليل وضع السلامة والصحة المهنية في البلدان العربية مع مراعاة:
 - إتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صادقت عليها الدولة المعنية، الإستراتيجية/ السياسة الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنية، البرامج الوطنية ذات الصلة بالسلامة والصحة المهنية و/أو خطة العمل الوطنية ذات الصلة، التشريعات العامة ذات الصلة، أنظمة تفتيش العمل، أنظمة التعويض على العمال، الأمراض المهنية، خدمات الصحة المهنية، الهيئات الإستشارية الوطنية ذات الصلة بالسلامة والصحة المهنية، الملامح الوطنية للسلامة والصحة المهنية (حيثما وجدت)، التشريعات الوطنية لتسجيل والتبليغ عن الحوادث والأمراض المهنية، المؤشرات والإحصاءات الوطنية للسلامة والصحة المهنية، مراكز المعلومات الوطنية للسلامة والصحة المهنية (شبكة منظمة العمل الدولية التابعة للمركز الدولي للمعلومات الصحية والسلامة المهنية)، القائمة الوطنية بأخصائيي السلامة والصحة المهنية، حملات التوعية على السلامة والصحة المهنية، البرامج والأنشطة الترويجية للسلامة والصحة المهنية، والقضايا المتصلة بالسلامة الكيميائية.
- مراجعة دور منظمة العمل الدولية في دعم مبادرات السلامة والصحة المهنية في المنطقة
- تعزيز الإتفاقيات والأدوات والخطوط التوجيهية لمنظمة العمل الدولية ذات الصلة بالسلامة والصحة المهنية
- مراجعة الملامح الوطنية للسلامة والصحة المهنية (حيثما وجدت)
- دور الهيئات المكونة الثلاثية في تعزيز ثقافة الوقاية في مجال السلامة والصحة المهنية
- التنسيق المتعدّد القطاعات على المستوى الوطني

المشاركين

يتوجه المؤتمر إلى كبار الخبراء في مجال السلامة والصحة المهنية المسؤولين عن تطوير السياسات وتنفيذ السياسات والبرامج. ومن المقرر دعوة الوفود الثلاثية من البلدان التالية: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، السلطة الفلسطينية، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

المنهجية

تتضمن الورشة شخصيات مرجعية بارزة بهدف عرض: التجارب لتبادل المعلومات والخبرات وتيسير الإجتماعات. كما تتضمن أنشطة مجموعات العمل.

اللغات

العربية
الترجمة الفورية متاحة من وإلى الفرنسية